# جرائم غسيل الأموال

## المفهوم ، الأسباب ، الوسائل ، الأبعاد الاقتصادية

الدكتور/ خالد بن عبد الرحمن المشعل

قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية - كلية الشريعة
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

## ١ - مقدمـــة:

يهدف هذا البحث إلى مناقـشة موضوع جرائم غـسيل الأموال. هذا الموضـوع الذي يجهل مـعناه و أبعاده الكثـير من الناس . وهذا الجهل جعل أمام السلطات تحديات وصعوبات كبيرة في سبيل مواجهة هذا النوع من الجرائم. ومما يزيد الأمر تعقيـداً أن جريمة غسيل الأموال لا تخلف وراءها ضحيـة ملموسة مادياً في المـجتمع (Victimless Crime) خلافاً للجرائم الأخـرى كالسرقة والقـتل والعنف والتي عادة ما يكون لهـا تأثير كبير عـلى نفوس الناس، وذلك لأن جريمة غسيل الأمـوال تمثل مرحلة لاحقة لغيرها من الجرائم المادية. فمثلاً جريمة غـسيل الأموال كجريمة تبعية لا تقع إلا بعد جرائم المخدرات والسرقة والاقتحام وغيرها كجرائم أصلية .

وبوجـه عام فـإن نقص المعلومـات والمعـرفة حـول هذا النوع من الجرائم يجعل منها جرائم غامـضة وغير واضحة (invisible) ، ومن ثم يصعب اكتشافهـا ومواجهتها. ولهذا فإن هذا البحث سيلقي الضوء على مفهوم وأسباب ومـراحل جرائم غسيل الأموال، وعلى الطرق والأساليب والتقنيات المستخدمة والقـابلة للاستخدام من قبل عصابات الإجرام. كما يعرض أيضاً نماذج من الجهود الدولية في مواجهة ومكافحة هذه الجرائم على مستوى المنظمـات والهيئات الدولية والإقليميـة، وعلى مستوى كل دولة على حدة. كـمـا يعرض هذا الـبحث أخـيـراً أهم الآثار والأبعـاد الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تغلغل جرائم غسيل الأموال .

**٢ - النشأة والمفهوم :**

يذكر بيلي ستيل[١] (Billy Steel) أن مصطلح غسيل الأموال (Money Laundering) قد نشأ بسبب ملكية عصابات المافيا لغسالات كهربائية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت هذه العصابات تربح مبالغ نقدية ضخمة من خلال نشاطاتها في الابتزاز والدعارة والمقامرة وصناعة ونقل المسكرات ، وكانت في الوقت نفسه في أمس الحاجة لإخفاء مصادر تلك الأموال وإظهار أنها اكتسبت من طرق شرعية. ولهذا لجأت هذه العصابات إلى شراء محلات تجارية تتسم بطبيعتها بالنجاح والتميز غير المشكوك فيه والتي من بينها بالطبع محلات الغسالات الكهربائية. وتقوم هذه العصابات باتخاذ هذه المحلات غير المشبوهة كواجهة، وتقوم بخلط الأموال غير الشرعية بغيرها. ومن بين هؤلاء الكابون (Al Capone) الذي تمت محاكمته في أكتوبر عام ١٩٣١م بتهمة التهرب الضريبي وليس بالتهمة التي حصل منها فعلاً على دخله غير المشروع . ومنذ ذلك الوقت أصبح مصطلح غسيل الأموال أسطورة (Myth). ومع ذلك فإن الحكم على الكابون بسبب التهرب الضريبي كان بمثابة جرس الإنذار للمجرمين بالبحث عن أساليب وطرق أخرى لغسيل الأموال .

ومن بين من تأثر بالحكم على (الكابون)، مير لانسكي (Meyer Lansky) الذي عرف بعد ذلك باسم المحاسب المشهور (Mob's Accountant) الذي حاول البحث عن طرق جديدة لإخفاء الأموال، فاكتشف فوائد لعدد من الحسابات في بنك سويسري. هذا المحاسب

الذي يعد أشهر غاسلي الأموال على الإطلاق قد استفاد من التسهيلات الممنوحة من قبل هذا البنك لإيجاد طرق جديدة للغسيل. ومن بين هذه الطرق فكرة إعادة القرض (Loan-back) الذي يعني أن الأموال غير الشرعية يمكن أن تغطى وتخفى تحت ستار قرض يقدم من أي بنك أجنبي . و الذي يبدو أن هذه الواقعة تمثل البداية الحقيقية لما يعرف بغسيل الأموال .

ومن هنا نخلص إلى أن مصطلح غسيل الأموال يعد مصطلحاً حديث النشأة. ولعل أول إشارة له في الصحف الأمريكية كانت مصاحبة لفضيحة ووترجيت (Watergate Scandal) عام ١٩٧٣م . ويعد أول ظهور لهذا المصطلح في المحيط القضائي والقانوني عام ١٩٨٢م في الولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ ذلك الحين أصبح هذا المصطلح شائعاً على النطاق العالمي.

**٢ - تعريف مصطلح غسيل الأموال:**

بعد هذه المقدمة التاريخية يمكن تعريف مصطلح غسيل الأموال "money Laundering" أو تبييض الأموال بأنه: عملية تحويل الأموال المتحصل عليها من مصادر غير شرعية أو ما يسمى بالأموال القذرة (Dirty money) إلى أموال شرعية المصدر (Legitimate source) عن طريق فصلها عن المصدر الأساسي باستخدام عدة طرق ووسائل ومؤسسات لإخفاء مصدرها الرئيسي ومن ثم استخدام هذه النقود في النظام المالي القانوني للدولة وكأنها أموال شرعية .

ومن التعريف السابق يتضح أن غسيل الأموال ليس عملاً مفرداً بل

هو عملية معقدة يستخدم في إتمامها طرق كثيرة ويشترك فيها مؤسسات مالية متنوعة على نحو ما سيأتي تفصيله لاحقاً .

ويقصد بالأموال القذرة: تلك الأموال التي يتحصل عليها من مصادر غير شرعية "غير قانونية " وتختلف درجة عدم قانونية هذه الأموال باختلاف مصدرها. وبوجه عام تكاد تتفق معظم القوانين الدولية على إضفاء صفة الأموال القذرة على الأموال المتحصل عليها من تجارة المخدرات كأهم مصادر الأموال القذرة وكذلك الاتجار في الأسلحة والسيارات المسروقة والدعارة والاتجار بالأعضاء البشرية والاتجار بالعمالة المهاجرة وتزييف النقود واستغلال النفوذ وجرائم الفساد الإداري والابتزاز والتستر التجاري وتهريب السلع والتهرب الضريبي وتزييف بطاقات الائتمان والإرهاب إلى غير ذلك من المصادر .(٢)

ويتفق معظم القانونيين على وصف عملية غسيل الأموال بالجريمة (Crime) وهي في الحقيقة ليست مجرد جريمة واحدة بل جريمتين في آن واحد؛ الأولى جريمة الحصول على الأموال من مصدر غير مشروع، والجريمة الثانية هي محاولة الخداع والتحايل لجعل هذه الأموال تبدو وكأنها شرعية المصدر بأساليب وطرق تتعقد مع مرور الزمن. وقد يشترك في هذه الجريمة عدد كبير من الأطراف .

وبوجه عام إن عملية غسيل الأموال تعد الخدمة المهمة التي تجعل المجرمين ينعمون بثمرات عملهم الإجرامي كما أنها تجعل من الجريمة عملاً جذاباً . والأخطر من ذلك أن عملية غسيل الأموال تمثل الوقود الذي يجعل عمل المجرمين ـ أياً كان نشاطهم ـ مستمراً بل ومتطوراً .

وتجـدر الإشارة هنـا إلى أن مصطلح غـسـيل الأمـوال ينطبق على العوائد المتحصل عليهـا من أي عمل إجرامي بغض النظر عن طبيعة هذا العمل ويعني ذلك أنه ليس بالضرورة أن تكون الأموال الـمغسولة تساوي أموال الجريمة بل هي في الغالب أقل بكثير.

ومن وجهة النظر القانونية تعرف جرائم غسيل الأموال بتقسيمها إلى جريمـتين مرتبطتين ببـعضهمـا : الأولى أصلية والثانيـة فرعية، وتتـمثل الجريمة الأصليـة في العمل الذي يقوم به الشخص بنفسه وبـوساطة غيره من أجل إخـفاء طبـيعـة أو مصـدر أو مكان أو ملكية أمـوال أو حقـوق متحصل عليهـا بطريق مباشر أو غير مباشـر من ارتكاب جريمة خطيرة ، على حين تتمـثل الجريمة الفرعية في العـمل الذي يقوم به الشخص من أجل إعاقـة أو تضليل التحـري عن مصدر أو مـالك أو مكان الأموال أو الحقوق المتحصل عليها من ارتكاب جـريمة خطيرة بطريق مباشر أو غير مباشر ومثال ذلك عدم إبلاغ البنك السلطات المـختصة عن وجود شبهة في عملية من العمليات التي أبرمت مع أحـد العملاء، وهذا هو التعريف القانوني لجريمة غسيل الأموال في اتفاقية الأمم المتحـدة التي عقدت في فيينا عام ١٩٨٨م لمكافحة المخدرات وغسيل الأموال .(٣)

### ٣ - حجـم المشكـلة :

تشهـد ظاهرة غسـيل الأموال نمواً سـريعاً على المسـتوى العالمي وبخاصـة في دول الاتحاد السـوفيـتي السابق عـقب تفككه حيث تشـهد أراضيه وجمهورياته جمـيع أنواع التجارة الممنوعة بدءاً من العملة ومروراً بالمخدرات والسـلاح والرقيق الأبيض . كما تزداد المـخاوف من تزايد

عمليات غسيل الأمـوال مع انطلاقة الوحدة النقدية الأوربية التي بدأت في مطلع عام ١٩٩٩م ، كمـا أن التحالف بين عصـابات الجريمة الروسـية والمافيا الإيطالية وعـصابات المخدرات في كولومبيا أوجـد شبكة معقدة من العمليات الكبيرة في مجال غسيل الأموال .

وفي الحقيـقة لا يمكن التعرف بشكل دقيق على كمـية الأموال التي يتم غسلها سنوياً ومع ذلك فـإن مراكز ومؤسسـات تطبيق القانون الدولي اتفقت على أن كمية الأموال المغسولة يفوق ١٠٠ بليون دولار في أمريكا وحدها وأكثر من ٤٠٠ بليون دولار في العالم أجمع، ومما يعظم حجم المشكلة أن نشـاطات غسيل الأمـوال لا تقتصـر على الدول ذات البنوك التقليدية ولكنها انتشرت وبشـكل سريع في كثير من الدول التي لا توجد فيها قوانين كافية وفاعلة لمكافحة غسيل الأموال.

وبوجه عام تقدر الأموال المغسـولة على المستوى العالمي بما يعادل ٢-٥٪ من حجم الناتج العالمي. وطبقاً لتقديرات مجموعة حملة العمل المـالي الدوليـة The Financial Action Task Force (FATF) يتـراوح حجم الأمـوال المـغسـولة من تجـارة المخدرات على المسـتوى العـالمي بين ٣٠٠ -٤٠٠ بليـون دولار سنوياً وإذا تم إضـافة الأمـوال المغسولة من مصادر غير شرعـية أخرى فقد تتضاعف تلك التقديرات أو تزيد .(٤)

ومع ذلك فإن التعرف على حجم الأموال المـغسولة على المستوى العالمي، بل وحتى على المستـوى القطري يبقى من الصعوبة بمكان. إلا أن هناك بعض المؤشـرات التي تدل على ضخامة حـجم المشكلة وذلك

عن طريق المحاولات التي قام بها بعض الاقتصاديين في الثمانينيات لقياس حجم الاقتصاد الخفي (Underground Economy) حيث قارن الاقتصاديون البيانات المتعلقة بالطلب على النقود وحجم الضرائب ونسب التهرب الضريبي وهذا المقياس قد يعطي مؤشراً وإن لم يكن دقيقاً عن حجم الأموال المغسولة .

وهناك طريقة أخرى للتعرف على حجم المشكلة - استخدمتها بعض الجمعيات القانونية (القانونيون) أكثر من الأسلوب الذي اتبعه الاقتصاديون وذلك عن طريق تقدير فئات الجريمة باستخدام نموذج جزئي (Micro-based Approach) يبنى على المعلومات المتحصل عليها من رجل الشارع والعينات بالإضافة إلى التقارير الطبية والاجتماعية والمالية والضريبية .

وكانت نتائج هذه الجهود التوصل إلى مجموعة من تقديرات نسب الاقتصاد الخفي مقارنة بحجم الاقتصاد القومي ففي استراليا مثلاً تراوحت النسبة من ٤-١٢٪ وفي ألمانيا من ٢-١١٪ وفي إيطاليا من ١٠-٣٣٪ وفي اليابان من ٤-١٥٪ وفي بريطانيا من ١-١٥٪ وفي أمريكا من ٤-٣٣٪ هذا التفاوت في النسب المتحصل عليها يؤكد أن هناك صعوبة كبيرة في التقدير الإحصائي الدقيق لحجم المشكلة على المستويين القطري والعالمي.

وفي المقابل قام Qurik في عام ١٩٩٦م[٥] باستخدام طريقة أخرى في تقدير حجم المشكلة تختلف عن الطرق المستخدمة في جانبين الأول : أنها اعتمدت على بيانات ١٩ دولة صناعية، والثاني: أنها اعتمدت

على بيانات الجرائم من الانتربول (Interpol) والبيانات الخاصة بمشاركة القوى العاملة كبديل لقياس بيانات الأسواق المالية غير الإجرامية، بالإضافة إلى حجم التهرب الضريبي من أجل تفسير الطلب على النقود عبر تلك الدول الصناعية . وكانت أهم النتائج التي توصل إليها هي العلاقة الكبيرة بين الجريمة والطلب على العملة حيث وجد أن زيادة الجريمة بمقدار ١٠٪ يؤدي إلى انخفاض الطلب على العملة بواقع ١٠٪ وانخفاض في إجمالي الطلب على النقود بواقع ٦٪ .

كما أن هذه العلاقة اختلفت في التسعينيات عما كانت عليه من الثمانينيات فقد تغيرت العلاقة من كون الزيادة في الجريمة أدت إلى زيادة في الطلب على العملة في الثمانينيات، إلى أن أصبحت هذه العلاقة عكسية منذ التسعينيات . وهذا يعكس جانباً مهماً وهو أن طرق غسيل الأموال تطورت واختلفت حيث قل الاعتماد على النظام البنكي والنقود السائلة إلى طرق أكثر تعقيداً عبر الأسواق المالية وغيرها واعتماد أدوات غير نقدية (Non-monetary Instruments) على نحو ما سيأتي توضيحه عند الحديث عن طرق الغسيل . وهذا يجعل مهمة مكافحة غسيل الأموال أكثر تعقيداً، كما يصعب التعرف على حجمها لأن العصابات الإجرامية تستطيع بهذه الطرق نقل العوائد المتحصل عليها في الاقتصاد الخفي إلى عوائد في الاقتصاد الظاهر والشرعي (Above-ground Economy) باستخدام طرق كثيرة متطورة ومتجددة.

كل هذا يوضح أهمية الحصول على بيانات وإحصاءات أفضل لمواجهة هذه المشكلة ، ولا يعني ذلك عدم الاستفادة من التقديرات

المبنية على بيانات اقتصادية كلية بل تعد مؤشراً مهماً لمعرفة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لغسيل الأموال . وفي المقابل فإن النماذج المعتمدة على المعلومات الجزئية تحتاج إلى إيجاد كم هائل من المعلومات والبيانات من أجل قياس تلك العملية ، كما أن أخذ العينات يحتاج إلى عناية فائقة حتى تكون النتائج منطقية وهذا يتطلب جهوداً دولية كبيرة .

**٤ - أسباب غسيل الأموال :**

عندما نتحدث عن أسباب غسيل الأموال يجب أن نبرز هنا موضوع الاقتصاد الخفي والذي سبقت الإشارة إليه سريعاً والذي يعرف بتعريفات منها: أنه كافة الأنشطة المولدة للدخل (مشروعة أو غير مشروعة ) والتي لا تسجل ضمن حسابات الناتج القومي للدولة .ويمثل الاقتصاد الخفي قطاعاً كبيراً في كافة الدول وبخاصة الدول النامية .

وطبقاً لهذه التعريف يتضمن الاقتصاد الخفي نوعين من الأنشطة الاقتصادية؛ الأول: أنشطة مشروعة، والثاني: أنشطة غير مشروعة. وتتمثل الأنشطة المشروعة في كافة الأعمال التجارية وغيرها التي يسمح بها قانون الدولة وتكتسب هذه الأنشطة صفة الخفاء رغبة من أصحابها في التهرب من التزامات قانونية كالضرائب ورسوم التسجيل. ولهذا يفترض أن تسجل هذه الأنشطة ضمن حسابات الناتج القومي، على حين تتمثل الأنشطة غير المشروعة في كافة الأعمال الإجرامية التي يعاقب عليها قانون الدولة كالاتجار في المخدرات والدعارة والفساد وغيرها .

وإذا كانت الأموال القذرة تحسب وتعد ضمن أنشطة الاقتصاد الخفي فإن انتشار أنشطة الاقتصاد الخفي تعود إلى عدة أسباب منها: (٧)

أ - **ارتفاع معدلات الضرائب :**

وذلك لأن ارتفاع معـدلات الضرائب يجعل هناك توجهـاً إلى التهرب منها بكافة الوسائل.كما يمكن أن يؤدي عدم سداد الضرائب والرسوم الخاصة بالضمـان الاجتماعي إلى ظهور سوق سـوداء للعمالة واتجاه أصحاب الأعـمال إلى دفع أجور منخفضـة للعمال. حتى لا يضطروا إلى دفع حصة مرتفعة في التأمين الاجتـماعي للعمال ومن ثم يستفيد كل من العامل غير الخاضع لضريبة الدخل، وأصحاب الأعمال الذين لا يؤدون ما عليهم من حصص الضمان الاجتماعي .

ب - **القيود الإدارية والاقتصادية :**

من الملاحظ أن زيادة أنشطـة الاقتصاد الخـفي تزداد في الدول التي تخضع أسواق العمل والسلع والأسواق المالية فيها إلى قيود وقواعد شديدة تتـعلق بالتنظيم والإدارة، حيث تظهر الأسـواق السوداء التي ترتبط بدورها بالاقتصاد الخفي.

جـ. **الفساد الإداري :**

تعـاني بعض الدول من انحراف فـئة من المـسؤولين في الحكـومة الذين يعمـدون إلى استغـلال وظائفهم في الحـصول على مكاسب شخصيـة أو دخول غير شرعية ومن أمثـلة ذلك دفع مبالغ لشخص معين في الحكومة للحصـول على إذن أو ترخيص لممارسة نشاط ما. وتزداد حـدة الفسـاد الإداري في الدول النامـية التي تعـاني من البيروقـراطية الإدارية مما يزيد من صور الفسـاد الإداري على كافة المستويات.

وبوجه عام، فإن هذه الأسباب وغيرها من الأسباب التي أشرنا إليها عند الحديث عن حجم المشكلة أدت إلى الزيادة في نسب الاقتصاد الخفي إلى حجم الناتج القومي في كثير من دول العالم تجاوزت ٥٠٪ في بعض دول أمريكا اللاتينية ودول الاتحاد السوفييتي السابق. كما بلغت هذه النسبة معدلات لا يستهان بها في بعض الدول العربية، ففي مصر تبلغ هذه النسبة ٥ر٢٢٪ في المتوسط[٦]

**٥ - مراحل عملية غسيل الأموال :**

تتميز عملية غسيل الأموال بأنها عملية معقدة ومتداخلة وتمر عادة بثلاث خطوات أو مراحل تتم بشكل تداخلي وهذه المراحل هي :

**أ - مرحلة الإيداع (Placement):**

في هذه المرحلة يتم إيداع مبالغ نقدية ضخمة في النظام النقدي عن طريق تجزئة هذه المبالغ إبعاداً للشك والتهمة أو عن طريق تهريبها إلى الخارج. وتهدف هذه المرحلة أساساً إلى إبعاد ونقل الأموال النقدية بعيداً عن موقع اكتسابها حتى يمكن تجنب اكتشافها من قبل السلطات المختصة. وتعد هذه المرحلة أكثر المراحل عرضة للانكشاف. ولهذا تركز الكثير من الأجهزة المعنية بغسيل الأموال علي تطوير طرق التحري والبحث إدراكا منها لصعوبة الأمر إذا ما تجاوزت الأموال هذه المرحلة ودخلت في تعقيدات النظام المصرفي والمالي للدولة.

**ب - مرحلة الإخفاء (Layering):**

يتم فيها فصل الأموال المتحصل عليها من النشاطات الإجرامية التي سبق الإشارة إليها من مصدرها الأصلي من خلال عدد معقد من العمليات المالية. ومن أبرز الطرق المستخدمة نقل هذه الأموال إلى حسابات في بنوك خارجية Offshore Banks على أساس المشاركة بين المالك وشركات أجنبية في ملكية هذه الأموال. ويتم نقل هذه الأموال عن طريق التحويل الإليكتروني كأحد أهم الطرق المستعملة.

**جـ - مرحلة الاندماج أو الخلط ( integration ) :**

يعد الاندماج أو الخلط المرحلة النهائية والأخيرة من مراحل غسيل الأموال والتي يتم خلالها إعطاء تسويغ قانوني لتلك الأموال غير المشروعة باستخدام طرق معقدة من التحايل تمهيداً لمزجها في النظام المالي القانوني للدولة. وتمثل هذه المرحلة شاطئ الأمان بالنسبة لغاسلي الأموال. ويتفنن المجرمون عادة في هذه المرحلة بابتكار عشرات الطرق لاستثمار أموالهم داخلياً وخارجياً بطرق لا يشك أحد بشرعيتها وقانونيتها، إما في مغامرات إجرامية أخرى أو في نشاطات تجارية كشراء الأصول العينية والعقارات أو المضاربة في الأسواق المالية، أو عن طريق صرفها في حياة الترف والرفاهية.

ومن الطبيعي فإن نجاح عملية غسيل الأموال يتطلب ألا يكون هناك أي دليل خطي بين تلك المراحل الثلاث. ويبقى للبنوك الدور الأهم في عملية نجاح أو فشل عملية غسيل الأموال، حيث يمكن لغاسلي الأموال

أن يحكموا عملية غسيل الأموال من خلال النظام البنكي عن طريق تنظيم محكم للعملـيات المالية أو عن طريق دفع مبـالغ للعاملين في البنك من أجل عدم إعطاء تقـرير دقيق أو عن طريق فتح حـسابات وهمية لأعـمال استثمارية مشروعة. ولهذا تتم عملية تهريب الأموال إلى الخارج وبخاصة إلى بعض الدول التي لا تتـمتع بمـعاييـر رقابيـة قوية، مـما يجـعل من الصعوبة بمكان ملاحقة هذه الأموال من قبل المؤسسات القانونية.

وقبل أن نختـم الحديث عن مراحل غسـيل الأموال يجب أن نوضح أنه يمكن تقـسيم عـمليات غـسـيل الأموال من حـيث المكان إلى ثلاثة أقسام:

**أ. غسيل أموال داخلي** ( Internal money laundering ) :

حيث يتـحصل على الأمـوال من جرائم داخليـة ويتم غسيـلها داخل البلد.

**ب - غسيل أموال من مصدر خارجي** ( Incoming money laundering ) :

حيــث تهرب هذه الأمـوال من الخارج إلى داخل الدولة حـيث يتم غسيلها داخلياً .

**جـ. غسيل الأموال في الخارج** ( Outgoing money laundering ) :

حيث يتم تهريب الأموال إلى الخارج من أجل غسيلها.

**٦ - طرق غسيل الأموال :**

يستخدم غاسلو الأموال عدة طرق تتفاوت في درجة تعقيدها ودقتها بحسب حجم الأموال المراد غسلها وبحـسب دقة وحساسية النظام المالي

والقانوني للدولة، كما تختلف هذه الطرق أيضا باختلاف مراحل غسيل الأموال المذكورة أعلاه. ونظراً لأن تقسيم الطرق بحسب المراحل يعد من الصعوبة بمكان نظراً للتداخل الشديد والمعقد بينها، لهذا سنقتصر على ذكر أهم هذه الطرق، وهي كما يلي:[٨]

١- تجزئة المبالغ عند إيداعها في البنوك (Smurfing Structuring). إبعاداً للشبهة.

٢ ـ تواطؤ بعض العاملين في البنوك أو اشتراكهم ( Bank Complicity)

فقد يقوم العاملون في البنوك بمساعدة وتسهيل مهمة من يقوم بغسيل الأموال. ولا شك أن لإصدار التعليمات والسياسات المنظمة للعاملين في البنوك والدقة والحرص في تطبيقها دور في الحد من قدرة المجرمين على اتباع تلك الوسيلة .

٣ - تغيير العملة ( Currency Exchange ) :

يعد تغيير العملة من الطرق المهمة حيث يتمكن المجرمون من شراء عملة وتحويلها إلى دولة أخرى أو إلى أي بنك خارجي (Off shore Bank)

٤ ـ شراء الأصول :

يقوم مجرمو الأموال بشراء أصول عينية بهذه الأموال القذرة كالسيارات والقوارب والطائرات والعقارات وغيرها من سلع الرفاهة وكحماية لهم يقومون بتسجيل هذه الأصول بأسماء آخرين كأصدقائهم مثلاً .

٥ ــ تحويل الأموال عن طريق البرقية (Telegraphic transfer of funds)

٦ ــ تحويل النقود السائلة إلى أوامر صرف بريدية( Postal money orders):

وتتم هذه العملية عن طريق تحويل النقود إلى أوامر صرف وإرسالها إلى أي بلد من أجل إيداعها في حساب ما .

٧ ــ شركات السياحة والسفر (Travel agencies):

تؤدي شركات السياحة والسفر دوراً مقصوداً أو غير مقصود في عمليات غسيل الأموال حيث يمكن تحويل النقود إلى تذاكر سفر ، ومن ثم تحول هذه الأموال من بلد إلى آخر. وفي كثير من الحالات يمكن استرجاع القيمة النقدية لهذه التذاكر.

٨ ــ البطاقات الائتمانية ( Credit Cards ) :

يقوم المجرمون بإيداع المبالغ في حساب البطاقة الائتمانية مما يزيد من رصيد هذه البطاقة وهذا بدوره يسهل من عملية استخدامها أو الحصول على نقود من أي مكان وفي أي زمان .

٩ ــ المقامرة في أندية القمار والكازينوهات (Gampling in Casinos) :

حيث تمكن هذه الطريقة المجرمين من شراء فيش اللعب (Chips) وبعد ذلك يمكن للمقامر أن يأخذ المتبقي إما في شكل نقدي وإما في شكل شيكات .

١٠ ــ سماسرة الأوراق المالية :

يمكن لسماسرة الأوراق المالية تحويل النقود إلى أسهم وسندات وغيرها من الأوراق المالية وإدخالها في سوق الأوراق المالية.

١١ ـ مزج الأموال في التجارة المشروعة (Legitimate business) :

ينتهج غاسلو الأموال طريقة لغسل الأموال وهي شراء بعض الأعمال التجارية التي تتسم بكبر حجم عوائدها من النقود السائلة ويخلطون الأموال غير المشروعة بهذه الأعمال حيث لا يمكن التعرف عليها بعد ذلك. ومن بين تلك الأعمال التجارية: المطاعم ، الحانات ، الأندية الليلية، الفنادق، محلات تغيير العملة، ومحلات غسيل السيارات وغيرها .

١٢ - صفقات سرية أو كما يطلق عليها مجازاً من تحت الطاولة (Under the table)

يمكن لغاسل الأموال أن يجد من يشاركه ويتعاون معه كصاحب سلعة أو عقار، وذلك بأن يوافق على كتابة عقد الشراء بسعر أقل من سعره الحقيقي وبعد ذلك يأخذ الفرق من تحت الطاولة. ومثال على ذلك : أن يستطيع غاسل الأموال شراء عقار قيمته الحقيقية مليون دولار بمبلغ ثلاثة ملايين دولار ويتم إعطاء المبلغ المتبقي للبائع المتعاون بخفية ، وبعد فترة من الزمن يقوم غاسل الأموال ببيع العقار بقيمته الحقيقة أو أعلى .

١٣ - استبدال الأوراق النقدية (Refining) :

يقوم غاسلو الأموال باستبدال الأوراق النقدية صغيرة القيمة - والمتحصل عليها من أعمال إجرامية كالمخدرات وتجارة العملة - إلى أوراق نقدية كبيرة القيمة لتقليل كمية النقود وذلك عن طريق الذهاب إلى أكثر من بنك درءاً للشبهات.

١٤ - إعادة القرض (Loan-back) :

يمكن للمجرم أن يتـفق مع شريك حيث يقدم هذا الشـريك قرضاً أو رهناً له عند أي تاجـر بحـيث تكتب الأوراق في شكل قـانوني وهذا يجعل العملية تبـدو قانونية وبعد ذلك يقوم المجـرم بتسديد الأموال لهذا الشريك بالطريقة المتفق عليها .

١٥ - استـخدام بعض الطرق التي تعـتمد على الإغـراء بمبـالغ نقدية (Wilful blindeness) بالشكـل الذي يؤدي إلى التـغـاضي عن العملية الإجرامـية فمثلاً قد يأتي غاسل الأمـوال لشراء سيارة تبلغ قيمـتها ٢٥٠٠٠ دولار بالمبلغ كـاملاً في حقـيبة جـذابة ويغري مندوب المبيعات على إتمام الصفقة بعمولة مجزية.

١٦ - شركات غسيل الأموال :

ظهر على الساحة العالمية شركات أجنبية تتخذ من غسيل الأموال غير المشروعة مـصدراً أساسياً لربحها وتعـرف هذه باسم شركات الدمى (الشركات الوهمية) وتلجأ هذه الشركـات إلى أساليب مستترة بحيث يصعب على حكومـات الدول الاطلاع على مستنداتـها المالية، كـما تفتقر إلى الهدف التجاري، ويكون هـدفها الرئيسي هو غسيل الأموال بصفة عـامة وأموال المخدرات بصـفة خاصة، وتلجـأ هذه الشركات إلى أساليب في غاية التعقيد لإخفـاء نشاطاتها، فقد تقترض من أحد البنوك وتخلط هذه القـروض بأمـوالها لإيهـام السلطات بأن مصـادر أموالهـا من البنوك، كما تلجـأ إلى تزييف فواتير التـجارة الخارجـية وتسجيل القروض لحسابها إلى غير ذلك من الأساليب.[٩]

١٧- النقود الإلكترونية (Electronic Cash or e -money) :

إن التقدم السريع في النظم المالية والنقدية أوجد طرقاً جديدة للتعبير عن القيم الاقتصادية ومن بينها النقود الإلكترونية حيث يمكن للنقود أن تصرف باستخدام بطاقات ذكية (Smart Cards) أو باستخدام الإنترنت ، ومن المتوقع أن تقوم النقود الإلكترونية بالدور الذي تقوم به النقود الورقية ولكن دون أية مخاطرة أو تكاليف مرتبطة بعملية التبادل. وتقدر وزارة الخزانة الأمريكية أن حجم العمليات التي سوف يتم دفعها عبر شبكة الإنترنت قد يصل إلى ١٠ بلايين دولار مع نهاية عام ٢٠٠٠م، هذا بخلاف العمليات التي تستخدم البطاقات الذكية في دفعها والتي يزداد استخدامها بشكل سريع، حتى إن بعض التقديرات تشير إلى أنه بحلول عام ٢٠٠١م سيكون عدد العمليات التي تستخدم البطاقات الذكية حوالي ١٠٠ بليون عملية .

وتتسابق شركات الكمبيوتر العالمية مثل: مايكرو سوفت Microsoft وهيولت بكرد Hewlett Packard وجيمبلس Gemplus على إنتاج لوحات مفاتيح Keyboards قادرة على قراءة البطاقات الذكية والتعامل معها .كما أن شركات التلفون العالمية كشركة AT&T تخطط لتحويل أجهزة الهاتف العامة (Public Telephone) إلى أجهزة قادرة على استخدام البطاقات الذكية .

ومعلوم أن البطاقات الذكية تمكن المتعامل من دفع النقود إلى الطرف الآخر دون أية وسيط بخلاف البطاقات الائتمانية وغيرها. ولا شك أن استخدام النقود الإلكترونية سيوفر الكثير من المزايا لكل من

المستهلكين ورجال الأعمال ومن ضمن المزايا التي سيتمتع بها المستهلكون السرعة والكفاءة في إجراء المعاملات التجارية وتوفير مشقة وخطورة حمل النقود وتناسبها مع الحاجات الكثيرة ، كما يمكن للمستخدم حفظ سجل شخصي بمصروفاته، كما يمكن باستخدامها الدخول إلى عالم التجارة الإلكترونية (Electronic Commerce) ، بالإضافة إلى كونها تمثل بنكاً شخصياً متنقلاً . وبالنسبة لرجال الأعمال والأعمال التجارية بوجه عام فإن النقود الإلكترونية توفر الكثير من المزايا منها كثرة العمليات التجارية وانخفاض التكاليف بسبب انخفاض تكاليف نقل وتحويل النقود الورقية ، كما تمثل بنكاً شخصياً حراً لرجل الأعمال.

وإذا كانت أهم القيود التي تواجه التجارة هي الزمن والمسافة فإن نظام النقود الإلكترونية سيزيل كلا القيدين مما يساعد على عالمية التجارة. وعلى الرغم من هذا فإن هناك بعض المخاوف التي تواجه استخدام النقود الإلكترونية منها ارتفاع تكاليف النظام المتعلق بإدارة النقود الإلكترونية ، وكذلك الخوف من فقدان أو سرقة تلك النقود ثم أخيراً الخوف من عدم سرية هذه الطرق والتي تزداد مع زيادة القدرة على اختراق نظم أمن المعلومات.[١٠]

ولا شك أن ثورة تقنيات النقود الإلكترونية أبرزت عدداً من القضايا المرتبطة بالسياسات والتي من أبرزها عمليات غسيل الأموال حيث يمكن أن تكون هذه الوسيلة هدفاً مهماً للعمليات الإجرامية لاستخدامها وذلك يعود إلى سببين، الأول: أن العمليات الإلكترونية تتميز بطبيعتها بصعوبة

ملاحـقتها حـيث تتميـز بسرعة الحركـة والتغير مـقارنة بالنقود الورقـية العادية. والثاني: أن الـنقود الإلكترونيـة تسهل عـمليات تحـويل الأموال دون أية قيود حماية أو وقائية.

وتكمن الصـعوبة أيضـا في أن المراحل المـتعلقـة بغسـيل الأموال وهي: مـرحلـة الإحـلال أو الإيداع (Placement) ومـرحلة الإخـفـاء (Layering) ومرحلة الدمج (Integration) تصبح أسهل باستخدام النقود الإلكترونية.(١١)

فبالنسبـة لمرحلة الإيداع فإن النقود الإلكترونية أو الـبطاقات الذكية تعد وسـيلة سهلة لإيداع الأمـوال القذرة في أي نظام مـالي غيـر مراقب ويمكن أن تتم هذه العـملية باسـتخدام الكمـبيـوتر الشخصي أو الـبطاقة الذكية عن طريق شراء عملة أجنبية أو سلعة ما .

وبالنسبـة للمرحلة الثـانية والتي تعد مـرحلة معقـدة يتم فيهـا فصل الأموال عن مصدرها غـير الشرعي ومحاولة إخفـاء المصدر الأصلي في شكل سلسلة من العمليـات المتشابكة والمـعقدة التي تتمـثل في تحويل النقود إلى أصول مالـية أو عينية إلى غير ذلك من العمـليات، فإن النقود الإلكترونية تتيح فرصة إجراء كل تلك العـمليات من الكمبيوتر الشخصي الذي لا يعترف بالحدود الدولية .

وبالنسبة للمرحلة الأخيرة والمتمثلة في جعل الثروة المتحصل عليها تبدو وكأنهـا ثروة شرعية وقانونية، فـإن النقود الإلكترونية كفيلة بتـسهيل هذه المرحلة باستخدام كمبيوتر شخصي يشتري غاسل الأموال من خلاله مشروعات استثمارية أو أصولاً دون استخدام أي وسيط مالي .

### ٧ - الجهود الدولية لمكافحة غسيل الأموال :

تبين من خلال الحديث عن أساليب وطرق غسيل الأموال أن عمليات غسيل الأموال تتسم بالتعقد والتداخل الشديدين مما يجعل من المستحيل أن تكون الجهود الفردية كافية لمحاربتها . وإدراكاً لهذه الحقيقة تم التنسيق لعقد المؤتمرات والندوات والمعاهدات وإنشاء الهيئات والمنظمات المهتمة بهذه القضية على الرغم من أن هذه الجهود لم تبدأ إلا منذ منتصف الثمانينيات الميلادية وفيما يلي عرض لأهم هذه الجهود:[١٢]

#### أ- بيان بازل المعلن عام ١٩٨٨م :

(Basel Supervisors Committee Statement of Principles of Money Laundering)

اشتمل هذا البيان على مجموعة من القواعد المتعلقة بأهم مظاهر غسيل الأموال من خلال النظام البنكي كإيداع وتحويل الأموال المتحصل عليها من أنشطة غير مشروعة ، كما أوصى بالتزام مجموعة من المبادئ المتعلقة بنشاطات البنوك، ومن هذه المبادئ ما يلي:

(١) مبدأ اعرف عميلك (Know your customer)، وهذا المبدأ يلزم البنوك بالتحري والتحقق من حسن نية العميل.

(٢) مبدأ الالتزام بالقوانين : وذلك عن طريق التأكد من سير العمل وفقاً للأنظمة و القوانين والبعد عن مواقع الشك والريبة في أي نشاط.

(٣) مبدأ التعاون مع أجهزة مكافحة الجريمة : وهذا المبدأ يلزم البنوك

بالتعـاون مع أجهزة مكافـحة الجريمـة مع الاحتفـاظ بقدر الإمكان بقوانين السرية الموجودة (Secrecy Laws) وعدم الإخلال بها.

**ب- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية - فيينا ١٩٨٨م .**

(UN Convention against illicit trafficking in narcotic drugs and psychotropic substances (the Vienna Convention 1988))

نظراً لالتزام الأمم المتـحدة بهذه الاتفاقية والأخذ بهـا فهي تعد من أهم الاتفاقيات التي أبرمت على المستـوى الدولي لمكافحة جرائم غسيل الأموال من خـلال تأكيـدها على تجريم غسـيل الأموال وإلزامـها الدول الأعضاء بوضع قـوانين وقواعد وضوابط لتـنفيذ بنود هذه الاتفاقـية سواء فيمـا يتعلق بتتبع جـرائم غسيل الأموال أو فيـما يتعلق بالتدابيـر الوقائية المرتبطة بمكافحة هذه الجرائم . وقد لعبت هذه الاتفاقـية دوراً كبيراً في صياغة كثـير من القوانين لبعض الهيئات الأخرى والدول الأعـضاء فمثلاً حملة العمل المالي الدولي (FATF) قد التزمت معظم بنود هذه الاتفاقية كمـا أن قوانين المـملكة المتحـدة قد اقتـبست من هذه الاتفـاقية، كـما أصدرت الأمم المتحدة بعد ذلك مجموعة من القرارات ومنها قرار لجنة الأمم المتحدة لمكافـحة المخدرات عام ١٩٩٥م وعام ١٩٩٦م وكذلك قرار الجمعية العـامة للأمم المتحدة رقم ٤٨/ ١٢ باتخاذ التدابير الكفيلة بتنفيذ أحكام الاتفاقات الدولية .

### جـ - مجموعة حملة العمل المالي الدولية ١٩٨٩م.

( The Financial Action Task Force - FATF)

تعد هذه الهيئة من أهم المنظمات التي اهتمت بمشاكل غسيل الأموال وقد التزم إنشاء هذه المنظمة المؤتمر الاقتصادي للدول السبع الكبرى (G7) عام ١٩٨٩م. وتتشكل هذه الهيئة من ٢٦ دولة هي دول المجموعة الأوربية بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي وتهدف أساساً إلى تحفيز وتطوير الأساليب للسيطرة على جرائم غسيل الأموال داخل كل دولة عضو. بالإضافة إلى مساهمتها على مستوى الجهود العالمية. وقد تم إصدار ٤٠ توصية في هذا المجال لتساعد الدول على وضع وتطوير قوانين مكافحة غسيل الأموال. وأصبح مصطلح التوصيات الأربعين (Forty Recommendations) بعد ذلك من أهم المصطلحات في مجال مكافحة جرائم غسيل الأموال.[١٣]

ونتيجة لجهود FATF تم إنشاء منظمات أخرى مثل منظمة العمل المالي في الكاريبي CARIBBEAN FINANCIAL ACTION TASK FORCE كما وافقت FATF على إقامة مؤتمرات وحلقات عمل بشكل دوري في جنوب إفريقية وإستانبول من أجل مساعدة دول القوقاز وروسيا وأوكرانيا. وفي شهر يونيو من عام ١٩٩٩م انتهت أعمال الدورة العاشرة في اليابان وتم إصدار تقرير سنوي عن نتائج الأعمال التي كان من أبرزها تقييم الأداء في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى الموافقة على انضمام ثلاث دول إليها، وهي: البرازيل والأرجنتين والمكسيك .

وكنتيجة أخرى لجهود FATF تم إنشاء وحدات للمخابرات المالية Financial Intelligence Units (FIU's) في مجمـوعة من الدول الأعضاء من أجل حماية النظام البنكي من استغلال المجرمين له ولضمان تطبيق القوانين في هذا الصدد . وفي الحقيقة تعد شبكة مكافحة الجرائم المالية في أمريكا (Fin CEN) أحد النماذج لهذه الوحدات، كما تم إنشاء وحدات مشابهة في كل من بريطانيـا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والأرجنتين واستراليا .(١٤)

والمهم أن لهذه الوحدات علاقات مستقلة وفريدة مع البنوك التجارية والبنوك المركزية والجهات المـسؤولة عن تطبيق القوانين .هذه العلاقات جعلت مهمـة تلك الوحدات سريعة في مكافحة جـرائم غسيل الأموال . كمـا قامت هذه الوحـدات بالتعاون مع كل من القطـاع الخاص والقطاع الحكومي، كلٌ على حـدة من أجل إبراز أهمية وخطـورة هذه الجرائم. وكنتيـجة لنجاح جـهود (Fius) قامت الدول التي طبـقت هذه الوحدات بعقد اجتماعات دورية لتقديرالعمل والأداء.

**د - اتفـاقيـة الـمجلس الأوربي الخـاصة بـكشف وضـبط ومـصـادرة عـوائد الجريمة ١٩٩٠م .**

(Council of Europe Convention on Laundering, Search, Seizure and Confiscation of the Proceeds of Crime )

تعد بريطانيا أول دولة - من بين ثلاثة وعشرين دولة أوربية - تلتزم ببنود هذه الاتفـاقـية التي تركـز على دور التـعاون الدولـي في مكافحـة الجرائـم الدولية المنظمـة بجعل نصـوص تلك الاتفاقـية تتـميز بالـنفوذ

والسيادة في كل المناطق فيما يتعلق ببحث وضبط ومصادرة الأموال المتحصل عليها من جرائم خطيرة كالمخدرات وصفقات الأسلحة وتهريب الأطفال والنساء والإرهاب.

**هـ - توجيه المجموعة الأوربية بشأن الحيلولة دون استغلال النظام المالي في أغراض غسيل الأموال ١٩٩١م.**

(EC Directive on Prevention of the Use of the Financial Systems for the Purpose of Money Laundering)

يهدف هذا التوجيه إلى التأكيد على التوصيات الأربعين لمجموعة الدول السبع وبخاصة فيما يتعلق بأهمية التحقق من هوية عملاء البنوك والاحتفاظ بمستندات خاصة بهم، كما تضمن هذا التوجيه إلزام الدول الأعضاء بالنصوص المتفق عليها في الأنظمة القانونية الخاصة بكل دولة في تاريخ معين.وتعد بريطانيا أول دولة تدخل نصوص هذه التوصية في قانون الجريمة عام ١٩٩٣م . (The Criminal Justice Act.)

**٨ - جهود بعض الدول في مجال مكافحة جرائم غسيل الأموال:**

بالإضافة إلى الجهود الدولية السابقة في مجال مكافحة غسيل الأموال، كانت هناك جهود فردية لعدد من الدول في سبيل مكافحة هذه الجرائم. والجدير بالذكر أن عملية تطبيق قوانين غسيل الأموال لا تقتصر على دولة دون أخرى، ولو كانت دولة قوية كالولايات المتحدة، بل إن بعض المناطق المالية الآمنة كسويسرا ولكسمبورج قد ركزت على إصدار قوانين لمحاربة غسيل الأموال ، وفيما يلي عرض موجز لجهود بعض الدول والمنظمات الإقليمية:

أ- الولايات المتحدة الأمريكية:

صدر في أمريكا أول تشريع ضد غسيل الأموال عام ١٩٨٦م (The Money Laundering Control act) ، وجرى تعديل هذا التشريع وتطويره على مدار السنوات اللاحقة عام ١٩٨٨م ، ١٩٩٠م ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٤م . وجرى تعديل قوانين سرية البنوك (The Bank Secrecy Act) الصادر عام ١٩٧٠م بما يتفق مع قوانين مكافحة غسيل الأموال. بالإضافة إلى وجود بعض القوانين والتنظيمات الأخرى والتي منها: (١٥)

١ - قانون محاربة المخدرات The Anti - Drug Abuse Act ١٩٨٨م.

٢ - الفقرة ٢٥٣٢ من قانون الجريمة ١٩٩٠ The crime control Act بالإضافة إلى بعض القوانين المتضمنة في قوانين التنمية الاجتماعية.

٣ - إنشاء شبكة على الإنترنت للتحذير من خطورة جرائم غسيل الأموال ومكافحتها على المستوى المحلي والدولي تحت اسم شبكة مكافحة الجرائم المالية (Financial Crimes Enforcement network) حيث تعرض الكثير من التقارير والأبحاث والتوصيات والسياسات المهمة في هذا الصدد.. وتهدف أيضاً إلى تعزيز التعاون العالمي في مجال مكافحة جرائم غسيل الأموال عن طريق النشر والتعريف بالطرق والأساليب التي تساعد على كشف تلك الجرائم.

**ب. فرنسا :**

أصدرت فرنسا القانون رقم ٩٠/ ٦١٤ بتاريخ ١٢/ ٧/ ١٩٩٠م والمتعلق بإجراءات مكافحة غسيل الأموال والمبني أساساً على اتفاقية الأمم المتحدة المشار إليها في البند (٢) أعلاه، بالإضافة إلى التوصيات الأربعين لحملة العمل المالي الدولية . (FATF) .

**جـ. ألمانيا :**

اتجه القانون الألماني إلى تجريم عمليات غسيل الأموال وفي عام١٩٩٢م صدرت المادة ٢٦١ من قانون العقوبات، يتضمن قواعد لمكافحة غسيل الأموال تطبيقاً لاتفاقية الأمم المتحدة والتوصيات الأربعين لحملة العمل المالي الدولية . (FATF)

**د. لبنان :**

تعد لبنان أول دولة عربية تصدر قانون سرية المصارف في ٣/ ٩/ ١٩٥٦م لجذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية حيث أعطى هذا القانون حصانة لكل العمليات المصرفية، وعلى أثر ذلك تعرض الاقتصاد اللبناني لبعض الهزات نتيجة انتشار ظاهرة غسيل الأموال ، ولهذا اتجه المشرع اللبناني إلى إصدار قانون خاص بمحاربة غسيل الأموال يعرف بقانون الجزاء، كما قررت الحكومة اللبنانية مسايرة اتفاقية الأمم المتحدة عام ١٩٨٨م .

**هـ. مصر :**

لا يوجد في مصر حتى الآن قانون يجرم أو يكافح عمليات غسيل

الأمـوال وإن كانت مـصر تدرس الآن إصـدار عدد من هذه القـوانين في إطار التزامـها باتفاقيـة الأمم المتحـدة التي عقدت في فيـينا عام ١٩٨٨م ولعل السبب يعود إلى خوف البنك المـركزي من تأثير هذه القوانين على مناخ الاستثمار ، ومع ذلك هناك مجموعـة من القوانين التي تعتبر قواعد مهمة للتقييم ومنها:[١٦]

١ - قانون سرية الحسـابات البنكية الصادر عام ١٩٩٠م . وقد أثار هذا القانون جدلاً كبيراً حول دوره في زيادة جرائم غسيل الأموال .

٢ - قانون الكسب غير المشروع الصادر عام ١٩٧٥م.

٣ - قانون المدعي العام الاشـتراكي الصادر عام ١٩٧١م والذي يتضمن جواز فرض الحراسة على الأموال المشتبه فيها .

٤ - قانون الطوارئ الصـادر عام ١٩٨١م حيث يطبق هـذا القانون في الحالات الاستثنائية التي تمس مصالح الدولة العليا.

**و- المملكة العربية السعودية و دول مجلس التعاون الخليجي: G C C**

لما كانت دول مجلس الـتعاون الخليجي G C C أعضاء في حملة العمل المـالي الدولية (FATF) فقـد قام وفد من كـبار المـسؤولين في FATF بزيارة إلى المملكة العـربية السعـودية في يناير عام ١٩٩٩م من أجل مناقشة الإجراءات التي اتبعتها و السياسات التي يجب أن تتبعها دول المجلس من أجل دور فعال للقضاء على جرائم غسيل الأموال .وفي هذا اللقاء تعهد مندوبو G C C بتعزيز وتقوية التعاون مع FATF وقد وافقت المـملكة العـربيـة الـسعـودية على الأربعـين توصيـة (Forty Recommendation) التي سبقت الإشارة إليها .

يأتي هذا الاهتمام بدول المجلس والشرق الأوسط بوجه عام لما تتميز به من موقع اقتصادي وجغرافي مهم، حيث تعد من أشهر المناطق المالية والتجارية على المستوى العالمي، مما جعل دول مجلس التعاون بصفة خاصة تواجه تهديداً خطيراً بكثرة عمليات غسيل الأموال. ولا شك أن عدم وجود إدارات فعالة للقضاء على جرائم غسيل الأموال في دول الخليج سيجعل منها مكاناً خصباً لغسيل الأموال بما لها من تأثيرات سلبية على الاستقرار الاقتصادي والسياسي لهذه المنطقة .[١٧]

والتزام المملكة العربية السعودية بالشريعة الإسلامية في كافة المجالات وبالأخص في مجال محاربة ترويج المخدرات والابتزاز والرشاوى والنهب والسرقات وغيرها من الجرائم بما تتضمنه من عقوبات صارمة وواضحة يمثل سياجاً قوياً فيما يتعلق بمحاربة جرائم غسيل الأموال. كما أن إنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي لوحدة خاصة لمكافحة جرائم غسيل الأموال وإلزام البنوك بإنشاء مثل هذه الوحدات، بالإضافة إلى إصدار الأدلة الإرشادية حول طرق الوقاية من هذه الجرائم دليل على حرص حكومة المملكة على سلامة وسمعة النظام المصرفي السعودي.

وعلى الرغم من أن الجرائم الاقتصادية ومن بينها جرائم غسيل الأموال أصبحت جرائم عالمية تتسم بالتعقيد والتداخل الشديد، وعلى الرغم من جهود الكثير من الدول لمحاربتها إلا أن هناك دولاً لم تعط اهتماماً لهذه الجريمة مما فتح المجال للعصابات الإجرامية لنقل أموال طائلة عبر تلك الدول ومن ثم إلى النظام المالي الدولي حيث يدرك

هؤلاء المجـرمون أنه لا يوجد حـدود جغرافـية ويمكنهم الحـصول على أماكن آمنة للاختباء بها.

**٩ - دور صندوق النقد الدولي:**

انطلاقـاً من الدور المهم الذي يقـوم به صندوق النقـد الدولي في مجـال الإشراف على النـظم النقدية والمـالية للدول فـقد قـام وفد من الصندوق ـ حسب مـا ذكره Quirk ـ وبزيارة لأحـد الدول الصغـيرة من أجل تقييم منجزات التـنمية الاقتصادية بها وقد كـان مما يلفت النظر في هذه الدولة هو عـدد البنوك العاملة الذي تـجاوز ١٠٠ بنك في حين أن سكان هذه الدولة لا يتـجـاوز مـائة ألف نسـمـة وبعـد هذه الزيارة بسنة اكتشفت أن معظم هذه البنوك تتعامل مـعاملات مشبوهة ولهذا قامت هذه الحكومة بإغلاق عدد كبير منها .

هذا المثال يوضح نقطتـين مهمتين؛ الأولى: أن البنوك الخـارجية الحرة (Offshore banks) كانت ولا زالت تمثل أداة مهمة لتسهيل عملية غسيل الأموال، والثانية: أن هذا المـثال يوضح الحاجة الملحة والضرورة لإنشاء إطار (Framework) من أجل التعاون الدولي في مكافـحة جرائم غسيل الأموال.[١٨]

وفي هذا الصدد يقوم صندوق النقد الدولي بتقديم المساعدات الفنية ورسم السياسات والاستراتيجيات للبنوك المركزية وغيرها من المؤسسات المالـية العامـة دعمـاً منه في إنجاح جـهود الدول في مكافـحة غـسيل الأموال وينـقل تجارب الدول الناجـحة في هذا المـجال إلى غيـرها من الدول.

ومن ضمن اهتمامات صندوق النقد الدولي الرئيسية التركيز على المراقبة البنكية (Banking Supervision) وهذا الدور أقرته لجنة مؤتمر بازل في سبتمبر عام ١٩٩٧م حيث ركزت في توصيتها على أن المشرفين على البنوك في الدول يجب أن يتأكدوا ويضمنوا وجود سياسات دقيقة ووسائل وطرق وقوانين من أجل تشجيع إيجاد معايير عالية وكافية لضمان عدم استخدام البنوك محلياً وخارجياً من قبل عناصر الإجرام . وفي هذا المقام قدم صندوق النقد الدولي مساعدات فنية واستراتيجيات للبنوك المركزية والمؤسسات المالية الأخرى على مستوى العالم من أجل تحسين وتطوير الطاقات الإشرافية لمثل هذه المؤسسات.

كما يقوم الصندوق بعمليات بحثية وإحصائية عن طريق نشاطات الباحثين فيه في الجوانب الاقتصادية المختلفة، وفيما يتعلق بجوانب غسيل الأموال فقد تم التركيز عليها منذ أكثر من عقدين من الزمن، وهذا من منطلق أن الدراسة البحثية والدقيقة مهمة جداً للتعرف على مكامن غسيل الأموال توفيراً للجهد وإنجاحاً للمهام . ولا شك أن البيانات الاقتصادية والاجتماعية المتحصل عليها تعد المصدر الرئيسي في عملية الحل، وبخاصة في حل مشكلة غسيل الأموال التي لا يمكن التعرف على مصدرها وتحركاتها بشكل مباشر.

كما يقدم الصندوق إسهاماته في الجوانب المالية وبخاصة في مشكلة التهرب الضريبي (Tax evasion) عن طريق مساعدة المؤسسات الضريبية في تطوير أساليب جباية الضرائب حتى لا يستغل هذا الضعف كمصدر رئيسي للأموال المغسولة. بالإضافة إلى دعم الصندوق لجهود

المؤسسات والمنظمات الدولية والإقليمية في مكافحة جرائم غسيل الأموال.

**١٠ - دور البنوك التجارية والعاملين فيها:**

لا أحد يغفل أهمية العاملين في البنوك التجارية من القيام بدور بارز ومهم في مجال مكافحة جرائم غسيل الأموال من خلال اهتمامهم بكتابة التقارير المالية الدقيقة ومن خلال تطبيق بعض السياسات والتوصيات التي أقرها الكثير من الهيئات والمنظمات الدولية والتي من أهمها:

١ - التزام سياسات فعالة تتعلق بالتعرف على عملاء البنك (Effective Know your customer Policy)

٢ - الحذر الشديد عند تحويلات المبالغ الضخمة (Be aware of parties to large -value funds transfers)

٣ - التركيز على التقارير الخاصة بالتحويلات النقدية (File Currency transaction reports).

ونظراً لأن عملية غسيل الأموال تزداد تعقيداً مع الزمن،فإن العاملين في البنوك يواجهون تحدياً كبيراً في تطوير قدراتهم لتتناسب مع هذا التغير، ولهذا تم وضع قائمة من المواقف والإرشادات التي قد تساعد في التعرف على وجود عملية غسيل أموال، وهذه القائمة ليست شاملة لكل المواقف ولكنها تشمل أهمها :

١ - الحذر من النشاطات التي لا تتناسب مع عمل العميل التجاري .

٢ - الحذر من التصنيف غير المعتاد للنشاطات التجارية .

٣ - الحذر من التساهل في كتابة التقارير وحفظ الملفات .

٤ - الحذر من بعض نشاطات تحويل المبالغ .

٥ - الحذر من العميل الذي لا يعطي معلومات كافية أو فيها شبهة .

٦ - الحذر من التعامل مع بعض العاملين في البنوك الأخرى .

٧ - الحذر من التغيرات التي تطرأ على العمليات البنكية .

وإذا كانت التقارير المالية مهمة للتعرف على مثل هذه العمليات فإن أهم التقارير ذات العلاقة هي :

١ - تقارير الودائع الجارية .

٢ - تقارير العمليات النقدية الضخمة الداخلة أو الخارجة من البنك .

٣ - التقارير الخاصة بالعمليات الداخلة والخارجة عن طريق التحويلات السلكية (Wire Transfer logs) .

وفي هذا الخصوص تنص قوانين بعض الدول كقانون سرية البنوك الأمريكي (The Bank Secrecy Act) الذي سبقت الإشارة إليه، على أنه يجب على جميع البنوك الأمريكية الإبلاغ عن الودائع النقدية التي تبلغ قيمتها ١٠٠٠٠ دولار أو أكثر.

والحديث السابق يؤكد أن البنوك تعد الهدف الرئيسي في عمليات غسيل الأموال ولعل السبب يعود إلى أن البنوك تقدم مجموعة من الخدمات والتسهيلات المالية والمصرفية المختلفة والتي قد تستخدم بمكر ودهاء لإخفاء مصدر النقود. ولهذا فقد اهتمت بعض الدول ككندا مثلاً بتوفير مكاتب متفرقة في كافة المناطق للإبلاغ عن أية عمليات مشبوهة،

كما تم توزيع أسماء وعناوين هذه المكاتب للعـموم ، وبخاصة للعاملين في البنوك وشركات الاستثمار.

ويدرك المجرمون تماماً أن البنوك أصبـحت أكثر المؤسسات المالية رقابة ولهـذا يحاولون جـاهدين استحـداث طرق للتسلل بهـا إلى النظام المالي الدولي غير طريق البنوك رغم أهميته.

وإذا كان الحديث عن دور البنوك في هذا المجال، فتجب الإشارة هنا إلى دور المـراكـز البنكيـة الحـرة (Offshore Banking Centers) حيث إنه على الرغم من أن زوال عـوائق أسعار الصـرف والتطور السريع في المؤسسات المالية المحلية قلل من الدور التقليدي الذي تلعبه المراكز البنكية الحرة، إلا أن هذه المراكز بما تتميز به من انخفاض في الضرائب والسرية والأمان جـعل منها مصدر قلق فـي كثير من المناقـشات الدولية التي تركز على مـشاكل غسـيل الأموال . ولا شك أن هذا يخلق المزيد من ضرورة تحفيز الدول على تطوير تلك المراكـز بما يجعل منها مصدر قوة بدلاً من أن تكون حلقة ضـعيفة في المنظومة الدوليـة وحتى لا تبقى كعقب أخيل ( Achilles heel) في النظام المالي الدولي .[١٩]

**١١ - دور المحامين :**

لا شك أن النظام القانوني بكل قوانينه وتعقيداته ومداخله يعد ساحة كبيرة للمـحامين في إبراز قدراتهم الدفاعية ولهـذا فإنه قد يوجد من بين مؤسسات المـحاماة من تنخدع وتغرى بالأموال الطائلـة في سبيل الدفاع عن تلك الأمـوال المغـسولة. كمـا أن المحامي الـعادل يجب أن يدرك أساليب وطرق خـداع غاسلي الأموال ويكشفـها وهذا هو دوره المطلوب في طريق القضاء على جرائم غسيل الأموال .[٢٠]

وفي هذا المجال ركز الكثير من القوانين الدولية على دور المحامين في هذا الجانب والعقوبات التي قد تحصل لهم في حال تقصيرهم أو اشتراكهم .

**١٢ - الآثار والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لجرائم غسيل الأموال:**

لا أحد يشك في أن التاريخ يوضح بجلاء أن الاستقرار السياسي والاقتصادي يعتمد بشكل كبير على وجود أنظمة تجارية ومالية مستقرة وعادلة. وتعد جرائم غسيل الأموال من أهم الجرائم الدولية التي تعكس في حقيقتها أبعاداً سياسية واجتماعية واقتصادية.

وعلى الرغم من أن الأدب الاقتصادي لم يتناول بشكل كبير وصريح آثار جرائم غسيل الأموال، إلا أن هذا الموضوع قد نوقش تحت ما يسمى بالاقتصاد الخفي (Underground Economy Or hidden) والذي سبقت الإشارة إليه عند الحديث عن أسباب جرائم غسيل الأموال. ومما يزيد الأمر أهمية أن تلك النشاطات أصبحت تتم بأحجام هائلة مما يدعو واضعي السياسات الاقتصادية إلى أخذها في الحسبان بكل جدية، ومما يزيد الأمر تعقيداً أن النشاطات المرتبطة بالجريمة والاقتصاد الخفي وغسيل الأموال يصعب قياسها ، مما يجعل الكثير من الأرقام الاقتصادية غير صحيحة كما يحبط جهود الحكومات لإدارة السياسات الاقتصادية .يضاف إلى ذلك أن القدرة على التعرف إحصائياً على الدولة والعملة وأماكن إقامة أصحاب الودائع يعد هو الأداة المهمة لفهم السلوك النقدي.

وبوجه عام، فإن لجرائم غسيل الأموال أبعاداً وآثاراً اقتصادية على مستويات الدخل القومي وتوزيعه وعلى الادخار والاستثمار وقيمة العملة ومستويات الأسعار وغيرها[٢١]، على النحو الآتي:

**أ- الآثار على الدخل القومي وتوزيعه :**

يترتب على عمليات غسيل الأموال خروج جزء من رأس المال الوطني إلى الخارج هروباً من الملاحقة القانونية. وهذا بدوره يمثل استقطاعاً من الدخل القومي الذي يؤدي إلى الحرمان من استثمار هذه الأموال في الداخل، الأمر مما يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي بشكل مضاعف بفعل تأثير مضاعف الاستثمار ، وتتوقف درجة الانخفاض على حجم هذه الأموال ومستوى الاستثمار لها. كما أن الدخل القومي لهذه الدول يتأثر سلباً بسبب نقص الإيرادات الضريبية مما يدفع بالدول إلى رفع معدلات الضرائب وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض معدلات الادخار ومن ثم انخفاض حجم الدخل القومي فضلاً عن أن ارتفاع معدلات الضرائب يشجع على التهرب الضريبي .

وإذا كانت عمليات غسيل الأموال تعد أحد صور الاقتصاد الخفي فإن هذا من شأنه زيادة الفجوة بين الدخل القومي الرسمي والدخل القومي الحقيقي وهذا يؤدي إلى أخطاء في رسم السياسات المالية والنقدية بسبب تضارب التقديرات .

ومن جهة تأثير عمليات غسيل الأموال على توزيع الدخل فإنه من البديهي القول أن عمليات غسيل الأموال تؤدي إلى حصول فئة من المجتمع على دخول غير مشروعة دون وجه حق ، كما أن زيادة التهرب الضريبي تؤدي إلى رفع معدلات الضرائب كما أسلفنا، وهذا بدوره يؤثر على دافعي الضريبة الشرفاء الأمناء ويعيد توزيع الدخل القومي لغير صالحهم .

ومن جـهة أخـرى فإن وجـود مثل هذه الجـرائم يؤدي إلى انتقـال الدخول من صغار المدخرين إلى كبار المدخرين أو من الاستثمارات ذات السمعة الحـسنة إلى استثمارات خطيرة وأردأ نوعـية ، وفي نهاية المطاف ستكون معدلات التنمية والنمو الاقتصادي هي الضحية .

وكمثال على ذلك يوجد أدلة قوية تؤكد أن الأموال المتحصل عليها من التهرب الضريبي في بعض الدول تحول إلى اسـتثمارات أكثر خطورة ولكنها تتميـز بمعدلات عائد مرتفعة في قطاع الأعمـال صغير الحجم ، كمـا أن الأموال المـتحصل عليـها من الابتـزاز أو الاختـلاس ونشاطات السوق السوداء تميل إلى الاتجاه إلى مـثل هذا القطاع الصغير الذي يعطي معدلات كبيرة من العوائد والذي يتميز كذلك بمعدلات نمو سريعة.

كـما أن الـدراسة التي قـام بهـا Quirk عام ١٩٩٦م عن ١٨ دولة صناعية أظهرت أن الانخفاض في مـعدلات النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي G D P كانت مرتبطة بزيادة في الأموال المغسولة في الفترة من ١٩٨٣-١٩٩٠م.[٢٢]

**ب- الآثار على قيمة العملة ومعدلات التضخم :**

تؤثر عمـليات غسـيل الأموال على قـيمـة العملة الوطنيـة حيث إن خروج الأموال غير المشروعة إلى الخارج بغرض غسلها يمكن أن يؤدي إلى زيادة عـرض العـملة الوطنـية مع زيـادة في الطلب على العـمـلات الأجنبية وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض في قيمة العملة الوطنية في سوق الصرف سواء من خلال البنـوك أو من خلال السوق السوداء . وفي حالة عودة هذه الأموال إلى الدولة بعد غسلهـا وما تسببه من زيادة في الدخول

النقدية قد تؤدي إلى ارتفاع في مستويات الأسعار بشكل قد يؤدي إلى موجات تضخمية وتدهور في القوة الشرائية للعملة. وفي الأجل الطويل يمكن أن تؤدي إلى انخفاض في قيمة العملة المحلية وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية عديدة إذا لم يستطع النظام المالي والنقدي في الدولة امتصاص هذه الأموال.

ومن جهة أخرى فإن اتجاه رؤوس الأموال إلى شراء السلع المختلفة في حالة غسيل الأموال العيني يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في الطلب على النقود مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة على الودائع مما يجعل أفراد المجتمع يفضلون الاحتفاظ بودائعهم في دول أجنبية. وهذا في الحقيقة يمثل هروباً مشروعاً لرؤوس الأموال الذي يؤدي بدوره إلى زيادة عرض العملة الوطنية في الخارج ومن ثم انخفاض قيمتها .

وكمثال على ذلك نجد أن قيمة الجنيه المصري انخفض من ٧٠ قرشاً للدولار عام ١٩٧٩م إلى أن وصلت إلى جنيهين للدولار عام ١٩٩٠م بفعل آثار خروج رأس المال المشروع وغير المشروع في تلك الفترة(٢٣) .

**جـ- الآثار على معدلات البطالة :**

إن خروج الأموال من الدولة يؤثر سلباً على معدلات الادخار ومن ثم الاستثمار، الأمر الذي يعني العجز عن إقامة مشروعات استثمارية قادرة على استيعاب عدد كبير من العمالة ، كما أن عودة هذه الأموال بعد غسلها إلى داخل الدولة قد لا تؤدي إلى زيادة معدلات العمالة على نحو ما يرى بعض الاقتصاديين، لأن الملاحظ أن هذه الأموال بعد عودتها

تتجه إلى الاستثمار في المضاربات العقارية والمجوهرات والأوراق المالية وصور الاتفاق الاستهلاكي البذخي والتي تتصف بطبيعتها بأنها لا توفر فرص عمل ولهذا توصف هذه الأموال بالأموال الساخنة (Hot Money) التي تتلهف وراء الربح السريع وليس وراء المشروعات الاستثمارية طويل الأجل.

وتشير بعض الدراسات إلى أن هناك علاقة طردية بين ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات جرائم غسيل الأموال، فالولايات المتحدة وإيطاليا وألمانيا وفرنسا وكندا تتسم بارتفاع معدلات البطالة مقارنة بدول تقل فيها عمليات غسيل الأموال كاليابان والنمسا والنرويج.

ومن جهة أخرى فإن زيادة معدلات البطالة في المجتمع تؤدي إلى زيادة جرائم غسيل الأموال المرتبطة بالعنف والإرهاب بسبب سوء أحوال المعيشة. كما أنها تشجع المجرمين على اختلاف أنواعهم لزيادة عملياتهم الإجرامية في مجال المخدرات والتهريب وغيرها، طالما أنهم سيحصلون على عوائد كبيرة . وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة التكاليف في مجالات تطبيق القوانين والمؤسسات المسؤولة عنها كما أنه يزيد من تكاليف العلاج الصحي من خلال زيادة حالات العلاج من الإدمان، إضافة إلى تأثيره الواضح على فرص العمل الشريف .

**د ـ التأثير على الكفاءة والأداء الاقتصادي العام:**

إذا كانت الكفاءة الاقتصادية (Economic Efficiency) تعني في أبسط مفهوم لها أنها الحالة أو المرحلة التي تتحقق فيها أعلى استفادة ممكنة لاقتصاد ما من الموارد المتاحة من خلال آلية اقتصادية مناسبة

تعكس نظام الأسعار الأمثل (Price system) لتخصيص الموارد، فإنه من خلال الحديث عن الآثار السلبية لجرائم غسيل الأموال على مكونات الدخل القومي وتوزيعه وعلى التضخم ومعدلات البطالة في المجتمع، نجد أن هذه الآثار مجتمعة سوف تبعد هذا الاقتصاد عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية بمفهومها السابق.

يضاف إلى ذلك أن جرائم غسيل الأموال تحقق قانون جريشام (Gresham's Law) الذي ينص على أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة (Bad Money drives out good money ) فغاسلوا الأموال حريصون على شراء أصول عينية كمحلات تجارية أو عقارات، لأن امتلاك النقود السائلة قد يثير التساؤلات حول هذه الملكية، في حين أن امتلاك عقار أو محل تجاري قد يؤدي إلى زيادة الثروة بطرق تبدو قانونية وبعيدة عن الشبهة. والأمر المهم أنه في مثل هذه الظروف لايهتم غاسلو الأموال كثيراً بمن يشتري ما يمتلكونه من عقارات، ويستطيعون الانتظار إلى أن يجدوا المشتري الأفضل الذي قد يشتري هذا العقار بأكثر من قيمته. وغني عن القول أن الاحتمال الأقوى هو أن من يقوم بالشراء هو شخص حصل على أموال نقدية ضخمة بطريقة غير شرعية لأنه هو الأقدر. ويترتب على ذلك أن غاسلي الأموال يستطيعون بهذا الأسلوب خلط الأموال القانونية بالأموال غير القانونية. وهكذا تتشابك وتتعقد القضية حيث تختلط النشاطات الإجرامية بنشاطات تبدو قانونية وعليه يخرج من السوق كل المنافسين الشرفاء ، ليس هذا فحسب بل قد يجد هؤلاء المجرمون طرقاً لضمان نجاحهم عن طريق إفساد بعض الموظفين الحكوميين أو بعض من يقوم بممارسة النشاط التجاري الذي يمارسونه .

وبوجه عـام فإنه على الرغم من أن لعـمليات غسـيل الأموال بعض الآثار التي قـد تبدو إيـجابيـة في ظاهرها مـثل القدرة علـى نقل عمليـة الادخار من صغار المدخرين إلى كبارهم وما يمثله ذلك من دعم لأحجام الاستثمارات، إلا أنه من المؤكد أن هناك آثاراً عكسية سيئة تحدث بسبب إقامة الأنشطة الاقـتصادية القانونية المـشروعة على أيدي مؤسسـات غير شرعيـة، بما قد تعكسه هذه الأوضـاع من مخاطر اجتـماعية واقـتصادية وسياسية .

**١٣ - كيف يمكن قياس الآثار الاقتصادية لجرا ئم غسيل الأموال؟ :**

بعد أن ناقـشنا الآثار والأبعاد السلـبية لجـرائم غسـيل الأموال في الصفـحات السـابقة، يبـقى السؤال المـهم، وهو: ما الآليـة التي يمكن استخدامها لتقدير تلك الآثار؟ .

والجواب أنه لا توجـد طريقة كميـة دقيقة للقـياس. ومع ذلك فإنه يمكن اسـتخدام نمـاذج المدخـلات والمخرجـات كأحد أهـم الأساليب المطروحة لتقدير آثار جرائم الأموال على الاقتصاد .

ونمـاذج المدخـلات والمـخرجـات[٢٤] (Input-Output Models) توضح تدفقات النقود والسلع والخـدمات داخل الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يوضح العلاقات بين أنواع الصناعات داخل الاقـتصاد بالإضافة إلى قوة العـمل والمستـهلكين والصادرات والواردات ، ومـعلوم أن إنتاج أي صناعة يـمكن أن يكون أحد المـدخلات في صناعة أخـرى أو يمكن أن يسـتخـدم كمنتج نهـائي من قبل الـمسـتهلكين أو يمكن أن يصـدر إلى الخارج. ومعـلوم أن المسـتهلكين هم من يقـدمون خـدمة العـمل الذي يجعل هذه الصناعة تعمل.

وبشكل دقيق فإن نموذج المـدخلات يوضح كم عدد الوحدات التي يجب استـخدامهـا من سلعة ما لإنتـاج وحدة واحدة من سلعـة أخرى. ومعلـوم أن زيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة الدخـول التي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات. وتقاس تلك التأثيرات فنياً بما يسمى بتأثير الـمضاعف (Multiplier) الذي يقيس ببسـاطة الزيادة الحاصلة في الاقتصاد ككـل نتيجة لزيادة الطلب بواقع وحدة واحدة على سلعـة معينة في صناعة معينة . ومعلوم أن لكل صناعة مضاعفها الخاص .

وبوجه عام يمكن تطبيق تأثير حالات غـسيل الأموال باستخدام هذه النماذج كمـا استخدمهـا جون ووكر ( John walker) عند تحليله لآثار عمليـات غسـيل الأموال على الاقتـصاد الأسـترالي. الذي أشار إلى أنه عندما تحول كمية من النقود من إنفاقـها على الاستهلاك إلى استثمار في شراء عقار فإن هذه العمليـة سوف تؤثر سلباً على منتجي وموزعي السلع والخدمات الاستـهلاكية. وفي الوقت نفسه فإن هذه العـملية تؤثر إيجاباً على المستثمرين وأصـحاب المكاتب العقارية وغيرهم. وقد توصل جون ووكر في تحليله إلى مجموعة من النتائج التي بنيت بالطبع على كم هائل من البـيانات والمـعلومات المـتعلقـة بالمدخـلات والمخـرجات لكـافة الصناعات والخدمات في استراليا. ومن بين هذه النتائج أن جريمة غسيل الأموال بقيمة مليـون دولار قد تؤدي إلى انخفاض في حجم الناتج يصل إلى ٢٦٦ ألف دولار وزيادة في الأجـور والـرواتب تصل إلى ٩٤ ألف دولار وانخفاض في فـرص العمل بمقدار خمس فرص عـمل وانخفاض في الواردات بمقدار ٢٨٢ ألف دولار إلى غير ذلك من التأثيرات .

وعلى الرغم من صعوبة إجـراء مثل هذه التحليلات لاعتـماد نتائج هذا التحليل على البيانات المستخدمـة ودقتها، إلا أنها تمثل أسلوباً مهماً للقياس الكمي لآثار جرائم غسيل الأموال.

**١٤ - سياسات وأساليب مقترحة:**

في ضوء تلك التـأثيرات السلبيـة لجرائم غسيل الأمـوال كان يجب وضع عدة سياسات للتحكم في هذه المشكلة منها[٢٥] :

**أ - السياسات الإشرافية من قبل البنوك المركزية:**

تؤدي السيـاسات الإشـرافية من قـبل البنوك المركـزية على البنوك العاملـة دوراً كبيـراً في الحد من تسلل المـجرمـين إلى النظام البنكي أو إفساد المديرين الذي يؤدي بدوره إلى إفساد النظام المالي كله .

**ب- التحكم في الصرف الأجنبي** (Exchange control)

على الرغم من أن سـياسة تحـرير سوق الصرف الأجـنبي قد تؤدي إلى زيادة كبيـرة في حجم التجارة الدولية وإلى زيادة في مـعدلات النمو الاقتصـادي والأسواق الاقتصادية، إلا أنه في الوقت نفســه تكون الفرصة كبيرةً لإخفـاء مصادر الأموال بسبب تلك الحرية وعدم المراقـبة، مما قد يجعل من غسيل الأموال عملاً جذاباً .

في حين أن وضع القيود في سوق الصرف الأجنبي تؤدي إلى إيجاد الأسواق الثانوية والسوداء والتي تزيد من فرصـة نشاطات الاقتصاد الخفي .وهذا التـعارض بين السـياسـتيـن يخلق المزيد من الضـغوط حـول أي السياستين يمكن أن تنتهج .

وعلى الرغم من ذلك فإن هناك توجهاً إلى الاهتمام بحرية الأسواق، وفي الوقت نفسه إيجاد نظام للمعلومات كفيل بمراقبة الأداء والإشراف وتعليم المتعاملين في الأسواق بأساليب وطرق غسيل الأموال.

**جـ. تحصيل الضرائب :**

سبقت الإشارة إلى أن التهرب الضريبي يعد في معظم القوانين الدولية مصدراً من مصادر الحصول على الأموال القذرة. ومن جهة أخرى تعاني معظم الدول النامية من عجوزات في الميزانية، وقد يكون السبب في ذلك هو عدم وجود نظام قوي في تحصيل الضرائب مما يسهل عملية التهرب الضريبي . وفي هذا الجانب يقوم صندوق النقد الدولي بمساعدة الدول الأعضاء في تقييم أساليبها ونظمها المستهدفة في تحصيل وجمع الضرائب . حيث إن وجود نظام قوي سيدفع عملية النمو الاقتصادي والعكس بالعكس. وهذا ينطبق على كثير من الدول التي لا زالت في مرحلة مبكرة من مراحل التنمية الاقتصادية حيث تكثر حالات التهرب الضريبي التي ترتبط دائماً بعمليات غسيل أموال .

**د. إيجاد قواعد بيانات ومعلومات إحصائية متناسقة :**

وهذا يتطلب التحليل الدقيق لبيانات الدول للتعرف على حجم الأموال المغسولة من خلال عدد من المؤشرات مثل نسبة النقود السائلة إلى حجم الناتج المحلي (GDP) وكذلك أحجام تدفقات رؤوس الأموال في حساب رأس المال. كما يمكن مقارنة حجم التجارة المحلية لدولة معينة بإحصاءات الدولة الشريكة حيث تتم عن طريق المقارنة معرفة مدى وجود أموال مغسولة. ولا شك أن الإحصاءات المالية العالمية (IFS)

وإحصاءات التجارة الخارجية التي يصدرها صندوق النقد الدولي تعد مصدراً مهماً في هذا الجانب .

**هـ. إعادة تنظيم القواعد والقوانين المنظمة لعمل البنوك :**

لا شك أن إعادة تنظيم القوانين في الدول تساعد كثيراً على تلافي نقاط الضعف في النظام البنكي عن طريق وضع قوانين منظمة لأعمال البنوك المركزية والبنوك التجارية وبخاصة فيما يتعلق بقوانين مكافحة غسيل الأموال .

**١٥ - خاتمة البحث:**

يتضح من خلال عرضنا لمفهوم جرائم غسيل الأموال وأساليبها ومراحلها وآثارها والجهود المبذولة في سبيل القضاء عليها أن هذه الجرائم تزداد تعقيداً مع الزمن، وأن أي تهاون أو تسويف في مواجهتها سيجعل منها ومما تخلفه من آثار اقتصادية واجتماعية سيئة مشكلة يصعب إن لم يستحل حلها.

ومما يزيد الأمر تعقيداً أن عدم القدرة على التحديد الدقيق لحجم الأموال المغسولة على المستويين العالمي والمحلي، والتي هي بلا شك تمثل نسبة كبيرة قد تتجاوز ٥٪ من حجم الناتج القومي G D P العالمي، تجعلنا أمام نوعين من الخطر، كما أشار إلى ذلك ميشيل كامديسو Michel Camdessus رئيس صندوق النقد الدولي في مؤتمر FATF في باريس ١٠ فبراير ١٩٩٨م[٢٦]، أحدهما يعكس جانب التدبر والتعقل ( Prudential) والآخر يعكس الجانب الاقتصادي الكلي (Macroeconomic) لأن الأسواق وحتى الاقتصاديات الصغيرة يمكن أن تفسد وتنهار. ولقد شاهدنا أدلة كثيرة على هذا الكلام في كثير من الدول والمناطق التي تكثر فيها العصابات والمنظمات الإجرامية . وفي النهاية ينطبق قانون جريشام (Gresham's Law) حيث تطرد النقود الفاسدة النقود الجيدة، على الرغم أنه في بداية الأمر قد يظهر أن الأموال الفاسدة والشرعية تساهم معاً في رخاء هذا البلد ، ولكن الأمر الأخطر هو أنه في نهاية المطاف تبقى الأموال الفاسدة والسماسرة الفاسدون والمؤسسات المالية الفاسدة. وعندما يحدث هذا فإن البنية الأساسية التي بنيت أساساً من أجل تكامل الأسواق يمكن أن تنهار.

وهذا التحذير مهم لجميع الدول ولو لم تصل إلى هذه النقطة الخطرة، حيث إن الأدلة توضح أن آثار جرائم غسيل الأموال كبيرة، لدرجة أنه يجب أن تؤخذ في الحسبان عند وضع السياسات الاقتصادية تجنباً لحدوث أخطار اقتصادية مختلفة كخطر الزيادات المفاجئة وغير المسوغة في الطلب على النقود، وخطر تشويه سمعة البنوك و تلويث المعاملات المالية والقانونية، وأخطار الزيادات السريعة والمتلاحقة في خروج رؤوس الأموال والتغيرات في أسعار الصرف نتيجة لتحول الأصول إلى الخارج بشكل غير متوقع .

ومن جهة أخرى فإن لجرائم غسيل الأموال تكاليف اجتماعية باهضة بالإضافة إلى تكاليفها الاقتصادية .حيث إن هذه الجرائم تؤثر تأثيراً واضحاً على الإطار الاجتماعي والأخلاقي للمجتمع .

هذا الكلام يدعو إلى ضرورة مراقبة الأساليب والطرق التي تتبع لغسيل الأموال والقضاء عليها، ولا يعني هذا إلغاء مبدأ حرية الأسواق المالية . وعلى الرغم من أن هذا الموضوع لقي جدلاً كبيراً بين المؤيدين لمبدأ الحرية (Liberalization) وبين المعارضين لهذا المبدأ. ومع ذلك يجب على المؤسسات المالية والنقدية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي وضع السياسات المناسبة. ولا يعني ذلك إطلاق الحرية تماماً (Market based financial system ) لأن ذلك سيتيح لغاسلي الأموال حرية أكبر لارتكاب جرائمهم. كما أن سياسة التضييق والتحكم (Control Based) ليست مقبولة أيضا. ومع ذلك لا ننكر أن وجود أنظمة للتحكم في أسعار الصرف وأنظمة مركزية لتخصص الائتمان

(Centralized Credit allocation) سوف يؤدي إلى قدرة كبيرة في التعرف على جرائم غسيل الأموال ومرتكبيها إلا أنه في الوقت نفسه سوف يبطىء من عمليات النمو الاقتصادي . ومع ذلك فإن التوصية رقم (٢٢) من التوصيات الأربعين تشير : إلى أنه يجب على كل دولة أن تراقب المعاملات المارة عبر الحدود المدفوعة بواسطة النقود أو وسيلة دفع أخرى دون التأثير الكبير على حرية تحركات رأس المال .

وهذا يدل دلالة واضحة على أن المعلومات وليس السيطرة والتحكم على المعاملات هو الأسلوب الأمثل. وهذا الأسلوب يتطابق مع مبدأ «اعرف عميلك » (Know your customer) الذي أقرته FATF .

وعليه فإن وجود نظام دقيق للمعلومات لاستخدامه في الإشراف على الأسواق المالية مهم في هذا المجال. ولعل ما حدث في جنوب شرق آسيا دليل على أهمية وجود مثل هذه النظام. ولهذا يجب التأكيد على ضرورة وجود أسواق مالية متطورة وحرة تتميز بتوفر معايير ومقاييس للأداء والشفافية من أجل ضمان العدالة والسمت الحسن وقانونية الأنظمة.

وفي الوقت نفسه إن التحكم الشديد والصارم في الأسواق قد لا يؤدي حسب التجربة إلى تجنب غسيل الأموال حيث يجد المجرمون في مثل هذه الأنظمة الوسائل والفرص للتخريب في ظل العولمة.

وعليه فإن السؤال المهم هو: ما هي متضمنات الحرب ضد جرائم غسيل الأموال في ظل العولمة .(Globalization ) ولعل الإجابة التي تتبادر إلى الذهن هي أن الاستراتيجيات المطروحة لمكافحة غسيل

الأموال يـجب أن يتم تطبيـقهـا على المسـتوى العـالمي. وهذا يعني أن جميع الدول يجب أن تشـارك بأمانة، وإلا فإن الأموال المغـسولة سوف تتجه إلى المنطقة أو الدولة الضعيفة في النظام العالمي.

كـمـا تجب الإشـارة أخيـراً إلى نقطـة لم تلق القـدر الكافي من التوضيح والاهتـمام ضمن المبـادرات المطروحة لمكافحة جـرائم غسيل الأموال. هذه النقطة تتمحور في أن التقنين (Legislation) قد لا يكون له تأثير قوي في القضاء على جرائم غسيل الأموال، لأن المجرمين يمتلكون القدرة على التـحايل على القـانون واستغـلال ثغراته. وهذا أمر ملاحظ بدليل قلة من يحاكم بتـهمة غسـيل الأموال حسب قول مـوريس كوتيرل Morris - Collerill مـؤلف كتـاب : كـيف يمكن أن لا تكون غـاسل أموال . (How Not to be a money Launder)

فإذا نظرنا إلى الحالات والنماذج التي تمت إدانتهـا فعلاً بتهم جرائم غسيل الأمـوال نجدها قليلة جداً - على المستـويين المحلى والعالمي - بالنسبة لحجم الأمـوال المغسولة والذي يصل إلى ٥٪ من إجمالي الناتج العالمي. وهذا يعني أن مـعظم حالات جـرائم غسـيل الأموال تمـر دون اكتـشافـها أو إدانتـها. ومن ضمن الحـالات والنماذج القليلة التي تمت إدانتها ما يلي:

١ - فضيـحة بنك بوسطن عام ١٩٨٥م لتورطه في التهاون والتبليغ عن عمليات نقدية لحـساب بعض كبار عملائه نتج عنهـا جرائم غسيل أموال بلغت حوالي ١,٢ بليون دولار.[٢٧]

٢ - فضيحة بنك الاعتماد والتجارة الدولي (BCCI) في بريطانيا عام ١٩٩٤م والتي نشأت بسبب علاقة هذا البنك بجزر جايمان (Gayman Islands) البريطانية والتي تعد مركزاً مهما للأموال القذرة القادمة من إيطاليا وبعض دول أمريكا الجنوبية.[٢٨]

٣ - وفي عام ١٩٩٩م تناقلت وسائل الإعلام تورط بنك نيويورك وبعض البنوك الأوروبية في غسيل ما يقارب ١٥ بليون دولار لحساب بعض العصابات الإجرامية الروسية وبعض أعضاء الحكومة في روسيا .

وذكر تقرير لـ[٢٩] C N N أن لوسى إدواردز Lucy Edwards أحد أكبر المديرين التنفيذيين لهذا البنك قد طردت من منصبها بسبب تورطها في تسهيل فتح حساب باسم زوجها بيتر بيرلن Peter Berlin لحساب شركة بينكس العالمية (Benex Worldwide Ltd). والتي يشتبه في تورطها في جرائم غسيل أموال. وقد تم إيقاف لوسي مع ناتاشا كاقالوفسكي Natasha Kagalovsky زوجة قنسطنطين كاقالوفسكي Kagalovsky Konstantin والذي كان يعمل نائبا لبنك ميناتب Menatep الذي أغلق أبوابه بعد انهيار الروبل الروسي في شهر أغسطس عام ١٩٩٨م، وقد وجهت اتهامات إلى لوسي إدواردز تتعلق بسوء تصرفاتها واستغلالها لمنصبها في إجراء بعض التجاوزات والمخالفات غير القانونية، إضافة إلى تزويرها وإخفائها لبعض الملفات والمستندات ، ولا زالت التحقيقات جارية حول هذا الموضوع حتى الآن .

هذه الأمثلة توضح بجلاء أن وضع القوانين المنظمة، والصرامة في تطبيقها على المستويين المحلي والعالمي يعد خطوة مهمة في طريق محاربة جرائم غسيل الأموال، ولكن هذه الخطوة رغم أهميتها وضرورتها غير كافية لأن مجرمي الأموال ومن ورائهم المحامون يمتلكون الكثير من أساليب التحايل والمكر والاستغلال كما أشرنا إلى ذلك آنفا .

وعليه فإن الطريقة الفعالة والتي يجب أن تولى المزيد من الاهتمام هي التعليم (Education) تعليم أصحاب المشروعات التجارية الناس العاديين كيفية تجنب الوقوع في فخ المجرمين. وبغير تعليم وتثقيف يمكن أن يستغل إنسان عادي بواسطة المجرمين بفعل العاطفة أو الإفراط في الثقة.

وبالنسبة للأعمال التجارية فإن تعليم وتدريب الموظفين هو مفتاح النجاح في عملية مكافحة غسيل الأموال مع أخذ الحيطة من عدم جود موظفين مدانين يستخدمون اسم الشركة في هذه العمليات .

وفيما يتعلق بالعالم الإسلامي يبقى للتثقيف الشرعي من قبل المؤسسات التعليمية والدعوية والإرشادية دور مهم جداً في بيان أحكام ممارسة أعمال غسيل الأموال والتعاون مع المجرمين، بل واستصدار أحكام مبنية على قواعد الشريعة الإسلامية لمحاكمة ومعاقبة من يتعامل بها .

## هوامش ومصادر البحث:

(١) انظر:

- Billy, S., Billy's Money Laundering Information website at www.laundryman.u-net.com

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة انظر:

- Money Laundering: A Banker's Guide to Avoiding Problems; A publication of the Office of the Comptroller of the Currency at www.occ.treas.gov/launder/prig/htm

(٣) انظر:

- زغلول، خالد سعد (١٩٩٩م)، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لجرائم غسيل الأموال ووسائل مكافحتها. بحث مقدم إلى مؤتمر القانون وتحديات المستقبل في العالم العربي ، أكتوبر ١٩٩٩م ، جامعة الكويت، الكويت.

(٤) انظر لمزيد من التفاصيل حول هذه التقديرات في:

- Walker, J. (1995), Estimates of the Extent of Monry Laundering in and through Australia, at www.austac.gov.au/publication/ moneylaudestimates/toc.html
- Department of Justice Canada (1998), Electronic Money Laundering: An Environmental Scan. At www.sgc.gc.ca/ whoweare/ppc/escan/emoney/emoney.htm

Money Laundering: A Banker's Guide to Avoiding Problems, op cit.

(٥) انظر:

Quirk, P. (1999), "Money Laundering: Muddying the Macroeconomy",- Finance and Development/ March.IMF.

(٦) لمزيد من التفاصيل حول هذه الأسباب انظر:

Quirk, P. (1999), op cit.-

- زغلول، خالد سعد (١٩٩٩م)، مرجع سابق.

(٧) انظر:

- زغلول، خالد سعد (١٩٩٩م)، مرجع سابق.

(٨) انظر حول هذا الموضوع في:

- Money Laundering: A preventive Guide for Small Business and Currency Exchanges in Canada. At www.rcmp-grc.ca/html/launder/htm

(٩) انظر:

زغلول، خالد سعد (١٩٩٩م)، مرجع سابق.

(١٠) لمزيد من التفاصيل حول موضوع النقود الإلكترونية ومستقبلها انظر:

- Department of Justice Canada (1998), Electronic Money Laundering: An Environmental Scan. At www.sgc.gc.ca/whoweare/ppc/escan/emoney/emoney.htm
- Mark Bortner, R. (1996), Cyberlaundering: Anonymous Digital Cash and Money Laundering. www.lawmiami.edu/froomkin/seminar/papers/bprtner.htm

(١١) انظر:

- Department of Justice Canada (1998), Electronic Money Laundering: An Environmental Scan., op cit.

(١٢) يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول هذه الجهود في:

- Billy, S., Billy's Money Laundering Information wibsite , op cit.
- Money Laundering: A Banker's Guide to Avoiding Problems, op cit.

العمري، أحمد بن محمد (٢٠٠٠م)، جريمة غسل الأموال، كتاب الرياض، العدد (٧٤).

(١٣) يمكن الاطلاع على هذه التوصيات الأربعين في:

- Department of Justice Canada (1998), Electronic Money Laundering, op cit.

(١٤) انظر:

- The Global Fight Against Money Laundering, at www.ustrcas/ fincen

(١٥) لمزيد من التفاصيل حول هذه القوانين انظر:

- Money Laundering: A Banker's Guide to Avoiding Problems, op . cit.

(١٦) انظر:

زغلول، خالد سعد (١٩٩٩م)، مرجع سابق.

(١٧) انظر :

- Campbell, A. (1999), The Global Challenge of the Control and Prevention of Money Laundering: The Role of Lawyers .

بحث مقدم الى مؤتمر القانون وتحديات المستقبل في العالم العربي،أكتوبر ١٩٩٩م ، جامعة الكويت، الكويت.

المريشد، سعود (١٩٩٩م)، جرائم غسيل الأموال، بحث مقدم إلى مؤتمر القانون وتحديات المستقبل في العالم العربي، أكتوبر ١٩٩٩م ، جامعة الكويت، الكويت.

(١٨) انظر:

Quirk, P. (1999), op cit.-

(١٩) انظر:

Money Laundering: A Banker's Guide to Avoiding Problems, op cit.-

Money Laundering: A preventive Guide for Small Business, op cit-

(٢٠) انظر:

- Campbell, A. (1999), The Global Challenge of the Control and Prevention of Money Laundering: The Role of Lawyers, op cit.

(٢١) لمزيد من التفاصيل حول هذه الآثار انظر:

عبد العظيم، حمدي (١٩٩٧م)، غسيل الأموال في مصر والعالم العربي ( الجريمة

البيضاء؛ :أبعادها وآثارها وكيفية مكافحتها)، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، طنطا.

زغلول، خالد سعد (١٩٩٩م)، مرجع سابق.

- Walker, J. (1995), Estimates of the Extent of Money Laundering in and through Australia, op cit.

(٢٢) انظر :- Quirk, P. (1999), op cit.

(٢٣) انظر: زغلول، خالد سعد (١٩٩٩م)، مرجع سابق.

(٢٤) انظر:

- Walker, J. (1995), Estimates of the Extent of Money Laundering in and through Australia, op cit.

(٢٥) انظر لمزيد من التحليل حول السياسات المقترحة في :

- Quirk, P. (1999), op cit.

(٢٦) انظر:

- Camdessus, M. (1998), Money Laundering: the Importance of International

Countermeasures, at www.imf-org

(٢٧) لمزيد من التفاصيل حول فضيحة بنك بوسطن انظر:

العمري، أحمد بن محمد (٢٠٠٠م)، جرائم غسل الأموال، مرجع سابق.

(٢٨) انظر لمزيد من التفاصيل في:

- Campbell, A. (1999), The Global Challenge of the Control and Prevention of Money Laundering: The Role of Lawyers, op cit.

(٢٩) لمزيد من التفاصيل حول هذا التقرير انظر:

-CNN fn at: www.CNN.com